

لان "القانون جائر والتحالفات مفروضة والمعارك مفتعلة" الاحرار والعونيون و"القوات" اعلنوا مقاطعة الانتخابات: لبنان دولة رهينة تدار من دمشق

اعلن حزب الوطنيين الاحرار و"التيار الوطني الحر" و"تيار القوات اللبنانية" في بيان مشترك مقاطعة الانتخابات النيابية المقبلة، ودعوا "اللبنانيين المخلصين الواعين الى المقاطعة ايضاً، تعبيراً عن رفض الامر الواقع وتشويه النظام الديموقراطي، وتحويل فئة من اللبنانيين الاصليين مواطنين من الدرجة الثانية".

واذ اجمعوا على "ان الانتخابات تشكل فصلاً من الملهاة - المأساة واستحقاق الحق المطلق الذي يخفي الباطل المطلق"، قالوا ان لبنان غداً شبه دولة، اي دولة تابعة ورهينة غير معلنة، مشلولة الارادة وشؤونه تدار في دمشق". وعزوا مقاطعتهم الى "ان قانون الانتخاب جائر، والدوائر الانتخابية مفصلة على قياس قوى واشخاص مطلوب تنصيبهم، وثمة تدخل سوري فاضح في فرض التحالفات وافتعال معارك انتخابية شكلية"، اضافة الى "غياب حكومة الوفاق الوطني الصحيح (...)".

وهنا نص البيان الذي اصدره الافرقاء الثلاثة:

"عشرة اعوام انقضت على توقف المدفع ولا تزال الحرب على لبنان مستمرة بوسائل سياسية وايدولوجية واقتصادية وقانونية لتحقيق ما لم يتحقق من اهداف الحروب العسكرية وغاياتها. انها حرب مقنعة مكررة تستهدف روح الوطن عبر ضرب ثوابته وافراغها من مضمونها، وتجويف مؤسساته واستغلالها، وتطبيع حياته ورهنها، وتأسيس ابنائه واخضاعهم. عشرة اعوام تميزت بغياب السيادة والاستقلال، ومصادرة القرار، وشل الاقتصاد، وافقار اللبنانيين، وتفاقم الهجرة، وانتهاك الحريات وحقوق الانسان، وتدجين الاعلام، وتهميش الفئات اللبنانية المتمردة على الامر الواقع.

نسأل اليوم ومعنا يسأل اللبنانيون المخلصون الواعون: ماذا بقي من لبنان الوطن السيد الحر المستقل؟ من هو صاحب القرار الحقيقي في الشؤون اللبنانية الداخلية والخارجية؟ هل يتم التعاطي مع المواطنين على قاعدتي العدالة والمساواة؟ وهل تصان مصالحهم وكراماتهم؟ اين اصبحت المصالحة الوطنية؟ واي وفاق هذا الذي يتكلم الحكام عنه؟ واين هي الحياة السياسية؟ اي دولة قانون ومؤسسات يبشرون بقيامها؟ واي ديموقراطية يدعون اعتمادها وممارستها في ظل سلطة تلجأ الى القمع والنفى والابعاد والحجز السياسي؟ كيف هي اوضاع الخزينة؟ وماذا عن المديونية والعجز والمشاريع الاعمارية والاستثمارات؟ كيف هي احوال القطاعات المنتجة من صناعية وزراعية وسواها؟ ماذا حل بالمؤسسات والشركات على تنوعها؟ واي مصير ينتظر التجارة والسياحة وسوق العمالة؟ الى متى اذلال المهجرين وابتزازهم والمتاجرة بقضية عودتهم؟ ولماذا الاصرار على تجاهل حقوق المغتربين ومطالبهم؟

نجيب ومعنا يجيب اللبنانيون المخلصون الواعون:

- ان لبنان غداً شبه دولة اي دولة تابعة، ورهينة غير معلنة، مشلولة الارادة، شؤونه تدار من دمشق.
- ان الامر الواقع المهيم الذي اتقن اللعب على التناقضات والانقسامات واستغلالها واثارة الانفعالات والحساسيات وتوظيفها اوشك على تنفيذ المرحلة الاخيرة من مخطط تذويب الشخصية اللبنانية مستفيداً من تواطؤ جماعته المحلية، اي تحالف اصحاب العقائد غير اللبنانية والمصالح، وتقصير الدول الصديقة.
- ان السلطة تتفانى في الترويج لممارسات الامر الواقع وتغطيتها وتبرير انتهاكاتها وتخفيف اهميتها، متذرعة بما تسميه اعتبارات قومية ووحدة مسار ومصير على حساب لبنان واللبنانيين. وتلجأ الى الكلام على الثوابت والمبادئ كشعارات لخداع الرأي العام اللبناني والخارجي وتلميع صورتها وصورة الامر الواقع المهيم.
- ان القوى السياسية اللبنانية التي تدور في فلك الامر الواقع وتحظى برعايته تعزز مواقعها لقاء تأديتها الدور الموكل اليها. وتستكبر وتتعنّت، فيما اصبحت في معظمها مكاتب للاعلان واقامة المهرجانات وتعليق اللافتات والصور لنيل رضى الامر الواقع وضمان دعمه.

- ان بعض اصحاب القضية، وهم حكما ضحايا مخطط التهميش والتذويب، سواء ادركوا الامر او لم يدركوه واعترفوا به او كابرؤا في نفيه، انجروا عجزاً او سقطوا قنوطاً او انحرفوا سعياً وراء مصلحة، وراحوا يعللون النفس بوعود يعلمون في داخلهم انها مجرد سراب، فلا التبريرات التي يقدمون تقنع او تجدي، ولا الطريق التي يسلكون تؤدي الى الخلاص.

مشروع وطني نقاذي

وتأتي الانتخابات النيابية لتشكل حلقة من مسلسل واضح المعالم بالنسبة الى اصحاب البصيرة، وفصلاً من الملهاة - المأساة: انه استحقاق الحق المطلق الذي يخفي الباطل المطلق. انه حق مطلق لأن الانتخابات النيابية مفصل اساسي من مفاصل

الديموقراطية، ومحطة مهمة من محطات المشاركة في تقرير مصير لبنان وادارة شؤونه، ومن دونها لا يستقيم النظام الديموقراطي ولا تترسخ الوحدة الوطنية ولا ينهض الوطن. لذا كانت لنا منذ عام ١٩٩٢ مواقف مطالبة بتأمين الشروط المؤاتية لاجراء الانتخابات على صعيدي القانون العصري العادل والظروف الموضوعية المقبولة، الا ان ملاحظتنا واقتراحاتنا كانت تواجهها دائما اذن صماء. ومع اقتراب الاستحقاق هذه السنة، اقترحنا كل من موقعه، تأجيل الانتخابات الوقت اللازم لتأمين مقتضياتها كي تشكل انطلاقة وطنية جديدة، عوض التمديد ثمانية اشهر ونصف شهر لمجلس النواب المقبل، فذهب اقتراحنا ادراج الرياح. واعدنا الكرة بعيد تحرير الجنوب من الاحتلال الاسرائيلي وانتقال السلطة في سوريا، لكن محاولتنا الصادقة باءت مجددا بالفشل، فما كتب قد كتب ولا رجوع عن المخطط المرسوم ولا اعادة نظر في خلفياته، ومن منا يجهل المهمات التي تنتظر المجلس الموعود مع اقتراب حلول الاستحقاقات المحلية والاقليمية المقبلة؟

هكذا يضحى الحق باطلا:

- قانون جائر يناقض مبادئ العدالة والمساواة وصحة التمثيل والمشاركة والعيش المشترك.
- دوائر انتخابية مفصلة على قياس القوى والاشخاص المطلوب تنويهم.
- تدخل سوري فاضح في فرض التحالفات وتشكيل اللوائح وافتعال معارك انتخابية شكلية لضمان المجيء بمجلس مطواع مما يعزز هامش مناورته بغطاء ظاهره شرعي.
- غياب حكومة الوفاق الوطني الصحيح او اقله حكومة حيادية للاشراف على الانتخابات.
- اصرار على عدم السماح بمشاركة اللبنانيين المنتشرين في الانتخابات، والاقتراع في السفارات والقنصليات اللبنانية.
- تشريع مشاركة الجنس رغم ان مراجعة الطعن بمرسوم التجنس لا تزال عالقة امام مجلس شورى الدولة.
- تحويل الناخبين اللبنانيين مجرد مقترعين في عملية التعيين المعروفة نتائجها سلفا.
- دفع اللبنانيين الى صناديق الاقتراع بافتعال سيل الترشيحات لتأجيج العصبية وتسعير أجواء التنافس الوهمي، وبتقديم الخدمات او الوعد بتقديمها من الزفت الى الوظيفة، الى رخصة السلاح، الى التغاضي عن المخالفات، الى تدفق الاموال. وكلها تشكل تعويضا للضائقة الاقتصادية والمعيشية، وتنفيسا للكتب والاكثاب. ومن الناقل ان مشاركة، هذه دوافعها، لا تعد خيارا من خيارات الشعب اللبناني الوطنية او السياسية، بل تدرج في خانة الخضوع لوسائل الترغيب والترهيب والانقياد وراء الاعتبارات المحلية والنفعية الموسمية. خوف، تبرره تجارب الاغوام الاخيرة، من اقدام المجلس المعين على اصدار قوانين تؤدي تدريجا الى القضاء على خصوصية لبنان ورسالته، وتاليا على كيانه كوطن ودولة.
- لهذه الاسباب ولغيرها الكثير، نرى ان الدعوات الى "المشاركة بكثافة" التي تطلق من هنا وهناك، وبعضها لا يخلو من الصدق الساذج، ترمي الى اصفاء المشروعية الوطنية والشعبية على تعيين نواب الامة والتسليم بالقرارات التي ستصدر عنهم، أيا تكن انعكاساتها السلبية على لبنان. ونعلن اننا لسنا معنيين بمناورات الاستخاب و"كرنفال" التصويت وان لا مرشحين من صفوفنا. كذلك ندعو اللبنانيين المخلصين الواعين الى مقاطعتها تعبيرا عن رفض الامر الواقع، وتشويه النظام الديموقراطي وتحويل فئة من اللبنانيين الاصليين مواطنين من الدرجة الثانية.
- ونتساءل بمرارة واستغراب كيف ان تجربة مجلسي ١٩٩٢ و١٩٩٦ لم تقنع من يزعمون مشاطرتنا الرأي ومشاركتنا الهواجس باستحالة التغيير من داخل مؤسسات تبين انها ممسوكة باحكام ومحكوم عليها بالبقاء اطاراً لا غنى عنه لشرعنة قرارات السلطة القابضة على زمام الامور وتسهيل مهمتها. وحده رفضنا قادر على فضح الممارسات والنيات وكسر الحلقة الجهنمية التي يدور فيها الوطن. وحده رفضنا قادر على ابقاء ربط النزاع مع الامر الواقع حاضراً في ذاكرة المجتمع الدولي وجدول اعمال منظماته المدعوة الى تنفيذ القرارات الصادرة عنها وفرض احترام الشرائع والمواثيق الدولية.
- واذ نتكل على الله وعلى عدالة قضيتنا، نعاهد محازبيننا ومؤيدينا وجميع اللبنانيين المخلصين على العمل يداً واحدة للدفاع عن ثوابت لبنان ومصالحه وتوحيد الجهود حول مشروع وطني انقادي شامل لتحقيق السيادة وتحرير القرار الوطني واستعادة هوية لبنان وخصوصيته ورسالته. كذلك، نجدد العزم على المضي قدماً في المطالبة بانتخابات نيابية حرة ونزيهة، والتصميم على خوض غمار النضال الوطني والسياسي بكل محاوره ومفاصله واشكاله، التزاماً منا قضية لبنان السيد الحر المستقل الديموقراطي ضامن الحريات وحقوق الانسان، بعيداً من روح الاستقالة التي يحلو لبعضهم التلميح لها او التحذير منها.
- هذه هي رسالتنا الى من لم يتفهم مواقفنا بعد من اصحاب النيات الطيبة المضللين لئلا يصبحوا اسرى مواقفهم ويبلغوا نقطة اللاعودة. اما اولئك الذين تعودوا تغيير الجبين بالعتاب والابواب المعروفة فنكتفي بدعوتهم مجدداً الى الرجوع الى الوطن وثوابته والى المواطنة ومبادئها، والاتعاض بتجارب الماضي البعيد والقريب المماثلة للتجربة اللبنانية. ان التاريخ لن يرحم المتواطئين والمتخاذلين".